- **ملخص النشأة والتطور**

3. نشأة وتطور علم فقه الحديث

أ - زمن النبوة والصحابة رضوان الله عليهم

نشأ فقه الحديث مع نشأة الإسلام، نتيجةً لما ورد في القرآن والسنة قال تعالى: {وما كان المومنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون} [التوبة: 122]، وقال ﷺ: «إنما العلم بالتعلم وإنما الفقه بالتفقه ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[1].

والمحدثون من الصحابة رضي الله عنهم حرصوا على مجالس النبي ﷺ والسؤال عما أشكل عليهم من معاني الآثار، ومما يدل على ذلك:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن المفلس[2].
- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن المتفيقهين[3].

وقد كان هذا العلم قائماً عندهم على أصول وقواعد محكمة في النفوس غير مدونة، فلم يفتهم رضي الله عنهم شيء في فهم السنن، فمن ظن أن هذا العلم لم يُعرف إلا في الأعصر المتأخرة، فقد أتى أمراً إمرا، وارتقى مسلكا وعرا.

قد علموا من فقه حديث رسول الله ﷺ أكثر مما علم مَنْ بعدهم، ولو ظفر الفقهاء بما ظفر به الصحابة من فقه السنن، لتجنبوا كثيراً من الأخطاء التي ملئت بها بطون كتب الفروع. ولو أنهم رعوا فقه الصحابة للسنن حق رعايته لاغتنى الفقه الإسلامي بالأدلة والآثار، ولما احتجنا إلى كثرة الأقوال والآراء.

ملامح فقه الحديث في عصر الصحابة

- جمع القرآن الكريم وتدبر السنة مع الإقلال من روايتها، لأجل أن يُحْكِموا القرآن ويتفقهوا في حديث رسول الله ﷺ وهي سياسة عمر رضي الله عنه.
- الإهتمام باستنباط الأحكام من السنن، وعدم الاشتغال بالنظر في القواعد وطرق الاستدلال؛ لأنها عندهم بالسليقة متمكنين منها، فلم تكن لهم حاجة في تدوينها.

---

[1] رواه الطبراني في الكبير 19/ 395 برقم (929).

[2] أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يوما: «أتدرون ما المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، قال: إن المفلس من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطايهم فطرحت عليه، ثم يطرح في النار». رواه مسلم رقم (2581) في البر، باب تحريم الظلم، والترمذي رقم (2420) في صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص.

[3] جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما-: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: «إن من أحبكم إلي، وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقا، وإن أبغضكم إلي، وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة: الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون، قالوا: يا رسول الله، قد علمنا الثرثارون والمتشدقون، فما المتفيهقون؟ قال: المتكبرون» أخرجه الترمذي رقم (2019) في البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق.

وكانت نتيجة ذلك إنتاج ثروة هائلة في فقه السنن والآثار، حفظها المحدثون في موسوعات فقه الحديث[1].

- الفقه عندهم كان متصلاً بالحديث، فلم يكن فرق بين المحدث والفقيه، إذ لم يعرف هذا التقسيم إلا في أزمنة متأخرة بعد انفصال العلوم.

ب ـفقه الحديث في عصر التابعين ومن تلاهم

إنتهى علم فقه السنن إلى التابعين، الذين تتلمذوا على أيدي الصحابة، فانتصبوا للرواية والفتيا والتفقه في حديث رسول الله ﷺ ونشر ذلك بين المسلمين.

وقد توجهوا أول الأمر إلى جمع السنة في الصحائف والصدور، خشية دروس العلم وذهاب أهله، وشاع ذلك في المائة الثانية على عهد عمر بن عبد العزيز، كما عنوا بجمع أقوال الصحابة رضي الله عنهم وفتاويهم وأقضيتهم، ثم نظروا في كل ذلك وصار عمدتهم في الفقه والحديث.

تغيرت الحال في زمن التابعين عما كان عليه الأمر من قبل؛ لأمور حدثت فيهم حيث:

- استجدت نوازل بعد اتساع رقعة الإسلام واختلاطهم بغير العرب.
- ظهور الوضع والكذب على رسول الله ﷺ.
- تفرق حديث رسول الله ﷺ في الأمصار، بتفرق منازل الصحابة في الآفاق، فاختلفت بذلك مشارب التابعين في الأخذ والتلقي.
- ناهيك عن عدم كون الصحابة على مسلك واحد من الاجتهاد والفتوى، بل كان منهم أهل الأثر الوقافون عند النصوص لكزيد ابن ثابت، ثم أهل الرأي والنظر والقياس، كعبد الله بن مسعود، كما انفرد عبد الله بن عباس في مكة بمذهب وسط يجمع بين الرأي والأثر.

ملامح فقه الحديث في عصر التابعين ومن تلاهم

- تشعب اهتمامهم بالسنة النبوية.
- عدم الاكتفاء بالنظر في فقه المتون والآثار، بل اعتنوا بدراسة الأسانيد والكلام في الرجال.
- اشتراط إثبات حجية ورود الحديث، قبل النظر في فقهه ودلالته.
- بداية التمييز بين الفقه والحديث.
- تميز أهل الرأي عن أهل الحديث.

[1] منها: موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزاد المعاد وإعلام الموقعين لابن القيم، وما نقله الأئمة: مالك في الموطأ، والصنعاني في المصنف، والبيهقي في السنن...

- تأثر حركة فقه الحديث في هذا العصر باختلاف مشارب التابعين ومناهجهم في المدارس الفقهية التي وجدت في الأمصار[1].

- كراهة خوض أهل الأثر في الرأي والتورع عنه إلا لضرورة ملحة.

- نشأة التأصيل لقواعد فقه الحديث

- بدأ الكلام في بعض قواعد فقه الحديث، فتكلم الزهري (تـ 124 هـ) في الناسخ والمنسوخ، وتكلم ابن أبي ليلى في مختلف الحديث وما يتصل به.

- جمع أحاديث الباب لاستنباط الحكم الفقهي من مجموعها، وأول من فعل ذلك عامر بن شراحيل الشعبي (تـ 104 هـ) في جزء له جمع فيه أحاديث في باب الطلاق.

- مع ذلك بقي الكلام في قواعد فقه الحديث قليلا.

- اتساع مسائل الخلاف في فقه السنة

بروز الخلاف في مسائل فقه الحديث بشكل أوسع مما كان عليه زمن الصحابة؛ نظرا لتمييز مناهج النظر والاجتهاد واختلافها بين فقهاء الأمصار. لكن حسم الخلاف فيها زمن التابعين، وظهرت مسائل أخرى اختلفوا فيها كرفع اليدين في الصلاة.

ج- فقه الحديث في عصر الأئمة المجتهدين[2] وتميز بـ:

1 - شيوع تدوين السنة النبوية بعد انطلاق التدوين الرسمي زمن عمر بن عبد العزيز على يد الإمام ابن شهاب الزهري. فدونت المسانيد والصحاح والسنن والمستدركات والمستخرجات وكتب الزيادات على الصحيحين والمصنفات والمعاجم والأجزاء.

2 - انفصال علم الفقه عن علم الحديث: حيث ظهرت طائفة من العلماء تخصصوا في رواية الحديث وجمعه، حتى صار ذلك صناعة لهم، وطائفة أخرى أقلّوا من الرواية وأمعنوا في التفقه والنظر في الأحكام، وذلك بعد أن صار الفقه علما مستقلاً. وكان لهذا الأثر السيء على حركة الفقه والحديث، إذ غلب على الفقهاء الاشتغال بفقه الفروع على حساب فقه الدليل، فكثرت بذلك أغاليطهم في الفتاوى والأحكام. وقد امتد هذا الانفصال إلى قرون متأخرة. وبقيت طائفة من الأئمة ممن استطاعوا الجمع بين الفقه والحديث، كالإمام مالك وسفيان الثوري وغيرهم الذين حفظوا توازن السنة النبوية فقها ورواية.

---

[1] فكان أهل الحجاز أميل إلى ظواهر الحديث والأثر، وكان أهل العراق أميل إلى الرأي والنظر في فقه السنن، مما أدى إلى ظهور الاختلاف في فهم السنن، وكان لكل منهما سلف من أصحاب رسول الله ﷺ ومنهج متميز في فقه النصوص والآثار. والحق أن اعتبار أهل الحجاز أهل حديث وأثر، وأهل العراق أهل رأي ونظر، إنما هو على وجه التقريب والتغليب، إذ كان من فقهاء العراق من هو في عداد أهل الحديث والأثر، وكان من فقهاء المدينة من هو في عداد أهل الرأي.

[2] يمتد هذا العصر من منتصف القرن الثاني إلى مطلع القرن الرابع الهجري، والمراد بالأئمة المجتهدين كل من بلغ درجة الاجتهاد سواء كان من أصحاب المذاهب المتبوعة أو المندثرة، أو انفرد بمسائل ولم يكن له مذهب، كالإمام البخاري وأبي داود وابن جرير الطبري وابن خزيمة.

ومما أثر عن هذا الانفصال نذكر:

- ✓ ظهور التخصص عند الفقهاء والمحدثين وتجلى ذلك في ظهور التمييز بين الفقهاء والمحدثين، واقتصار كل طائفة على إحدى الصناعتين.
- ✓ ضعف طائفة من الفقهاء في صناعة الحديث.
- ✓ إغفال طوائف من المحدثين للنظر والاستبصار.
- ✓ ظهور بعض الدخلاء في طلاب الحديث: و قد ظهر هؤلاء الدخلاء في أواخر عصر التابعين، فمقتهم المحدثون وضاقوا بهم ذرعا، وحاربوهم في كل ناد، وتبرؤوا منهم.

- **الخلاف بين أهل الرأي وأهل الحديث**[1]

وأساسه اختلاف مناهج الاجتهاد والنظر وتمييزها منذ عصر التابعين، وكان مداره حول حجية خبر الآحاد[2]. وقد أثارت هذه القواعد نزاعاً طويلا بين أهل الرأي وأهل الحديث في عصر الأئمة وما بعده.

كما حصل الخلاف حول تفريع المسائل والنظر في ما لم يقع، وقد عد فقهاء الحنفية ذلك فقها تقديريا واستعداد للبلاء، واعتبره أهل الحديث من الرأي المذموم لما ورد عن النبي ﷺ من النهي عن عضل المسائل والأغلوطات. ورغم ما كان من سيئات هذا الخلاف، فإنه دفع طوائف من العلماء إلى التصنيف في فقه الحديث، وتحرير الخلاف في كثير من المسائل المتنازع فيها، وتقويم الأدلة ونقدها.

---

[1] أهل الرأي هم الذين اشتغلوا بالتخريج على أصول وقواعد مذاهبهم، ولم يلزموا أنفسهم تتبع الحديث والأثر. وأما أهل الحديث فهم طائفة جمعوا بين الحديث والنظر دون جمود على ظواهر النصوص أو مبالغة في إعمال القياس والتخريج.

[2] فاشترط الأحناف لقبول خبر الآحاد: **أولاً**: ألاّ يعارض ظاهر القرآن: فإن عارضه كان زيادة على ما في القرآن، والزيادة نسخ، والقرآن لا ينسخ بخبر الآحاد الظني. وهذا من الأصول التي وافقتهم عليها المالكية. **ثانياً**: ألا يكون الخبر فيما تعم به البلوى. فردّوا حديث أنس في الجهر بالبسملة وحديث عبد الله ابن عمر الثابت في الصحيحين في رفع اليدين من الركوع والرفع منه في الصلاة، وقالوا لأنها أخبار آحاد فيما تعم به البلوى كان من حقها أن تشتهر وتنتقل نقلا مستفيضاً أو متواتراً. **ثالثاً**: أن لا يخالف راوي الحديث ما رواه. لأن الراوي الفقيه لا يخالف ما رواه إلا لدليل أقوى ثبت عنده، ومن تم تركوا العمل بحديث ابن مسعود: «**إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أولهن بالتراب**»، قالوا إن ابن مسعود خالف ما رواه فغسل الإناء ثلاث مرات.

واشترط المالكية لقبول خبر الآحاد: **أولاً**: أن لا يخالف الحديث عمل أهل المدينة. **ثانيا**: أن لا يخالف ظاهر القرآن. **ثالثاً**: أن لا يكون العمل به ذريعة إلى محظور كصيام الست من شوال، فإن العمل بالحديث في هذا الحكم يؤدي إلى التباس الفرض بالنافلة فيعتقد الناس أنها من رمضان.

- **الخلاف بين أهل الرأي وأهل الحديث**

استجدت للمسلمين في هذا العصر أمور منها:

- تشعب العلوم والاصطلاحات وانفصال بعضها عن بعض، وظهور علوم ومعارف لم تكن من قبل[1]، إضافة إلى تسرب الضعف إلى ملكة اللغة، لما شاع في المسلمين من لحون العجم.

- تسرب مناهج علم الكلام والفلسفة المنحرفة إلى ميدان المعرفة والفكر الإسلامي، وما نتج عنها من معاني واصطلاحات لم تكن عند السلف.

- أن رفعت المعتزلة والجهمية والمعطلة رؤوسهم في هذا العصر، لاسيما في زمن المأمون (تـ 213 هـ) الذي قرّب الفلاسفة المتكلمين، واتخذ الاعتزال مذهبا رسميا في الاعتقاد، وابتلي في ذلك خلائق من العلماء بالقول بخلق القرآن، ولم ترفع المحنة إلا في زمن المتوكل الذي سمي "ناصر السنة". وكان نتيجة ذلك أن ظهر التأويل والإنكار لكثير من الأحاديث الصحيحة، والطعن في حجية السنة، ولي أعناق النصوص لتوافق أهواءهم ومذاهبهم.

كانت هذه العوامل مجتمعة سببا في تطور حركة فقه الحديث واتجاه الأئمة الحفاظ المجتهدين إلى صيانة السنة النبوية، بوضع قواعد فقه الحديث والتأصيل لها.

د- التأصيل لقواعد فقه الحديث

1 - قواعد فقه الحديث قبل الإمام الشافعي

كان للفقهاء والمحدثين قبل الإمام الشافعي كلام في بعض قواعد فقه الحديث، فقد روى ابن عبد البر عن القاضي ابن أبي ليلى أنه قال: «لا يفقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع».

وكانت قاعدة النسخ عند السلف أوسع مما تعارف عليه الفقهاء فيما بعد من معناها الاصطلاحي.

وظلت هذه القواعد مبثوثة في صدور العلماء وعلى ألسنتهم، ومحكمة في فهمهم للسنن، إلى أن جاء الإمام الشافعي فوسع الكلام فيها ودونها ضمن تحريره لقواعد أصول الفقه في كتابه الرسالة.

[1] كعلم الكلام والمنطق والفلسفة والتصوف وعلم الجدل والمناظرة.

2 - تدوين الشافعي لفقه الحديث

سلك مسلكا متميزا لضبط قواعد الخلاف وأصول الاستدلال.

3 - صنيع الإمام الشافعي في فقه الحديث

عقد الإمام الشافعي في كتابه الرسالة فصولا قيمة، كشف فيها عن قواعد فقه الحديث، فدافع طويلا عن حجية خبر الآحاد، وتحدث عن شروط الاحتجاج بالمرسل وقواعد النسخ في السنة. ومن أمثلة ما أورده من القواعد قوله:

- ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومه وجملته حتى يجد دلالة يفرق بها فيما بينه.
- وما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو على التحريم حتى تأتي دلالة تصرفه عن ذلك.
- سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال لكنها مبينة عامة وخاصة.

وبذلك أحرز الإمام الشافعي رضي الله عنه قصب السبق في تأسيس أصول فقه الحديث وقواعد الاستدلال بالسنة النبوية، ضمن تأسيسه لعلم أصول الفقه.

4 - جهود العلماء بعد الإمام الشافعي في فقه الحديث

- اهتمامهم بالتبويب والتراجم الفقهية[1].
- ظهور التصنيف الموضوعي في فقه الحديث. (الناسخ والمنسوخ[2]، مختلف الحديث[3]، غريب الحديث[4]).

[1] والمقصود بها تصنيف الأحاديث على أبواب الفقه، والترجمة لها بعناوين فقهية تدل على المراد من أحاديث الباب.
[2] ومن أشهر المصنفات فيه: ناسخ الحديث ومنسوخه للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الأثرم (تـ 261 هـ) تلميذ الإمام أحمد، والناسخ والمنسوخ لأبي حفص بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (تـ 385 هـ)، محدث العراق.
[3] وهو علم يبحث في توجيه الأحاديث التي ظاهرها التعارض، من أشهر المصنفات فيه: اختلاف الحديث، للإمام الشافعي (تـ 204 هـ)، وهو من أوائل المصنفات في هذا الفن. وتأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة الدينوري (تـ 271 هـ).
[4] وهو علم يهتم بشرح المعاني الغامضة من ألفاظ الحديث، ومن أشهر ما ألف في هذا العلم: غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (تـ 224هـ). وإصلاح الغلط، لابن قتيبة الدينوري (تـ 276 هـ).